

## (١) المقاومة الفلسطينية

الامن ٢٤٢ ، بينما آفاقها الحقيقية تمتد الى جذور القضية الفلسطينية ومستقبلها ومصيرها . واذا اخذت بالاعتبار الاجراءات السريعة التي اعقبت القرار ( اتفاقية الخيمة عند الكيلو متر ١٠١ ، وتنفيذاتها بتبادل الاسرى ونقاط المراقبة الدولية ) لبدأ واضحا ، من خلال سرعة تنفيذ هذه الاجراءات ، ان هناك تمهيدا على ولوج هذه المرحلة - بعد تهيئة الاجواء المساعدة على قيامها . من هنا نشأت الحاجة بالفعل الى ضرورة تحديد الموقف من جميع افرزات المرحلة القادمة ، وقد استدعت هذه الحاجة اوسع جوار شهدته الساحة الفلسطينية منذ نشوء الثورة ، هادف بما توفر من معلومات وبكثير من التحليل ، الى استكشاف افاق المرحلة الحقيقية والتعرف على معطياتها من جهة والى مجابتهها عندما تصبح حقائق موضوعية بعيدة عن الظن من جهة اخرى .

كان من ابرز الموضوعات التي انصب عليها الحوار الفلسطيني واكثرها جذرية ما يتعلق منها باحتمال التسوية السياسية نفسها . فقد تطور رأي يؤكد هذا الاحتمال وينطلق من الحيثيات التالية : ان الحرب قد خلقت حقائق جديدة ابرزها على الجانب الاسرائيلي اهتزاز جميع الفرضيات التي بنت عليها اسرائيل سياستها في الفترة ما بين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وتبستد تلك الفرضيات اسما الى « نظرية » الحدود الائمة لاسرائيل ، ومراهنتها على ان الدول العربية لن تكون بادئة بحرب ، واسطورة التفوق الاسرائيلي في حالة نشوب حرب . ويستخلص هذا الرأي - من خلال انهيار هذه الفرضيات - انه سوف يكون هناك تحول في السياسة الاسرائيلية نحو التخفيف من التصلب والتعنت المعهودين يقود في النهاية الى تنازلات تقدمها اسرائيل تتمثل في قبولها تنفيذ القرار ٢٤٢ او بعض اجزائه . ويدعم هذا الرأي حججه

اعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اثر صدور قرار مجلس الامن الدولي بوقف اطلاق النار ( ١٠/٢٢ ) « ان الثورة الفلسطينية التي انطلقت منذ بداية عام ١٩٦٥ ليست معنية بهذا القرار ، وهي تؤكد انها ستتابع الكفاح المسلح والجهاد ضد الكيان الصهيوني من اجل تحرير الوطن وحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه » . وكان هذا الاعلان - الموقف من جانب القيادة السياسية للثورة الفلسطينية منسجما مع جميع منطلقات الثورة المبدئية والسياسية ، ومنطقيا مع مصادراتها التي بنت عليها استراتيجيتها كلها . وترجمت الثورة اعلانها الى موقف عملي عندما لم تتعبد بقرار وقف اطلاق النار بل استمرت في عملها المسلح ككفته في الايام الاولى التي اعقبت القرار ( راجع جدول العمليات العسكرية في هذا العدد من المجلة ) . غير ان وقف اطلاق النار لم يكن مجرد قرار عسكري بحت ، بل كان جزءا من تصور سياسي اوسع يشمل صلب القضية الفلسطينية نفسها ، باعتباره خطوة اولى عملية نحو تسوية شاملة معنية بها الثورة الفلسطينية بالتأكيد ، معنية بنتائجها على الثورة نفسها ، وبواقبها على القضية الفلسطينية ، وبآثارها على الشعب الفلسطيني من حيث هو كيان وطني وعلى افراده من حيث هم مواطنون . وبذلك فاذا كانت الثورة غير معنية بحق بقرار وقف اطلاق النار من جهة انه يتناول موقف المتحاربين الذي ابتدأ في السادس من تشرين الاول ، فان الامر يختلف تماما من حيث النظرة الى ان هذا القرار كان بداية مرحلة جديدة ، بل بتعبير اكثر دقة مطلوب منه ان يكون بداية مرحلة جديدة عنوانها المسطح اقامة سلم في منطقة الشرق الاوسط مبني على قرار مجلس